

دور مجموعة من العوامل في تحسين جودة التعليم
المحاسبي في الجامعات اليمنية في ضوء معايير
مجلس التعليم المحاسبي الدولي
(دراسة حالة على جامعة الأندلس للعلوم والتقنية – صنعاء)

د. علي محمد هارب⁽¹⁾

(1) عميد كلية العلوم الإدارية – جامعة الأندلس للعلوم والتقنية – صنعاء

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أساليب التدريس، المناهج والخطط الدراسية، التدريب العملي في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية في ضوء معايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي IAESB التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبيان. توصلت الدراسة إلى أن أساليب التدريس والمناهج

والخطط الدراسية والتدريب العملي تساعد في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تطوير أساليب التدريس، وإعادة النظر في المناهج والخطط الدراسية، مع الاهتمام بالتدريب العملي. الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي، أساليب التدريس، المناهج الدراسية، الخطط الدراسية، التدريب العملي.

Abstract

The study aimed to identify the role of teaching methods, curriculum and study plans, and practical training in improving the quality of accounting education in Yemeni universities in light of the standards of the International Accounting Association (IAESB) of the International Federation of Accountants (IFAC). The study followed the descriptive analytical method by the questionnaire. The study found that teaching methods, curricula, study

plans and practical training can improve the quality of accounting education in Yemeni universities. The study recommended a number of recommendations, the most important of which is the development of teaching methods, the revision of curricula and study plans, with emphasis on practical training.

Keywords: Accounting Education, Teaching Methods, Curriculum, Study Plans, Practical Training.

1. مدخل الدراسة والدراسات السابقة:

1.1. مقدمة

شغل التعليم الجامعي في الفترات الأخيرة حيزاً كبيراً من الدراسات والبحوث وذلك بهدف تخريج طلاب قادرين على مواجهة سوق العمل بكفاءة عالية. إن الإقبال متزايد على دراسة العلوم الاقتصادية والإدارية ويتمثل ذلك في ارتفاع أعداد الطلاب المتقدمين لدراسة التخصصات الاقتصادية والإدارية المختلفة، ومن بين هذه التخصصات تخصص المحاسبة وقد لاحظ الباحث أنه يستأثر بعدد كبير من الطلاب داخل الكليات الاقتصادية والإدارية، ونظراً لذلك فإن الباحث قد وجه الدراسة إلى موضوع التعليم المحاسبي، وذلك بتسليط الضوء على عدد من العوامل - في ضوء معايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي IAESB والتي قد يكون لها دور في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية.

1.2. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما دور مجموعة من العوامل (أساليب التدريس - المناهج والخطط الدراسية - التدريب العملي) في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية؟، وللإجابة عن هذا السؤال كمساهمة يمكن أن تحل من المشكلة يعاد السؤال: ما درجة تقدير عينة من طلبة جامعة الأندلس للعلوم والتقنية لدور مجموعة من العوامل (أساليب التدريس - المناهج والخطط الدراسية - التدريب العملي) في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية؟

1.3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجموعة من العوامل (أساليب التدريس، المناهج والخطط الدراسية، والتدريب العملي) في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية.

1.4. أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في سياق جملة من الدراسات التي تناولت دراسة التعليم المحاسبي، وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تفيد في معرفة دور: أساليب التدريس، المناهج والخطط الدراسية، التدريب العملي في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية، كما تسهم في التعرف على المعالجات الممكنة لضعف جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية، والذي من شأنه أن يساعد المعنيين في إعادة النظر في هذه العوامل وتلك المعالجات بما يكفل رفع مستوى جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية، إضافة إلى أن المعلومات التي ستوفرها هذه الدراسة يمكن أن تفيد في أمور كثيرة منها: اختيار الطالب للتخصص، تحديد معايير القبول والتسجيل

في التخصص، تصميم المناهج، تطوير الخطط الدراسية وأساليب التدريس، إضافة إلى إيجاد آليات للتدريب العملي ضمن التخصص كما يمكن أن تضيف هذه الدراسة معرفة علمية في مجالها.

5.1. فرضيات الدراسة:

استناداً إلى مشكلة الدراسة وبناء على أهداف الدراسة وبعد استعراض عدد من الدراسات السابقة فإن الدراسة تفترض الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يساهم تطوير أساليب التدريس في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية.

الفرضية الثانية: يساعد وضع المناهج والخطط الدراسية ضمن المعايير الموضوعية في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية.

الفرضية الثالثة: يرفع التدريب العملي من جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية.

6.1. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية: دور أساليب التدريس، المناهج والخطط الدراسية، والتدريب العملي في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية في ضوء معايير مجلس التعليم المحاسبي الدولي IAESB التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، وذلك من وجهة نظر الطلاب عينة البحث.

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة فترة عام جامعي واحد 2018/2019 وتشتمل على مستويين في هذا العام هما الثالث والرابع في برنامج بكالوريوس محاسبة.

الحدود المكانية: كلية العلوم الإدارية في جامعة الأندلس للعلوم والتقنية في صنعاء.

الحدود البشرية: طلاب وطالبات المستوى الرابع والثالث بكالوريوس محاسبة في كلية العلوم الإدارية في جامعة الأندلس.

7.1. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات اتبعت الدراسة منهجين هما:

أولاً: المنهج الوصفي، ويتعلق بالجانب النظري لهذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والبحوث المنشورة والدراسات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً: المنهج التحليلي، الدراسة الميدانية بالاعتماد على البيانات المجمعة من الطلاب والطالبات الذين درسوا المستوى الرابع والثالث بكالوريوس محاسبة في جامعة الأندلس للعلوم والتقنية في صنعاء، وذلك من خلال استبانة توزع على عينة الدراسة، وتحليل البيانات والوصول إلى استنتاجات عن مجتمع الدراسة تساهم في فهم الواقع وتطويره.

8.1. مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على طلاب وطالبات المستوى الرابع والثالث بكالوريوس محاسبة (انتظام - عن بعد) بجامعة الأندلس للعلوم والتقنية - صنعاء، والبالغ عددهم (288) طالب وطالبة، وذلك لما لهم من آراء دقيقة حول الاستبيان كونه يعكس وجهة نظرهم حول مستوى جودة التعليم المحاسبي، وقد تم اختيار (201) لاختبارهم كعينة غير عشوائية ميسرة (صدفة).

9.1. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

1. مدخل إلى الدراسة والدراسات السابقة.

2. الخلفية النظرية للدراسة.

3. إجراءات الدراسة الميدانية.

10.1. الدراسات السابقة:

تناول عدد من الدراسات التعليم المحاسبي من جوانب مختلفة، ومن هذه الدراسات:

دراسة صالح وعبد الله، (2018): هدفت إلى تقييم الواقع الحالي للتعليم المحاسبي في جامعات محافظة دهوك، تقييم الواقع الحالي لسوق عمل المحاسبة في المحافظة وما هي متطلباته الحالية، بيان مدى تطورات التعليم المحاسبي في جامعات محافظة دهوك، بيان مدى مساهمة سوق العمل في تحسين جودة التعليم المحاسبي. اعتمدت الدراسة فرضية رئيسية واحدة لاختبار العلاقة والتأثير بين سوق العمل والتعليم المحاسبي في محافظة دهوك، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي تم إعداد استبانة لاستطلاع آراء عينة عشوائية من أكاديميي المحاسبة في محافظة دهوك في جامعاتها الحكومية والأهلية، ومكاتب المحاسبة والمراجعة في المحافظة كممثلة لسوق العمل، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: حاجة سوق عمل المحاسبة في محافظة دهوك إلى محاسبين وخدمات محاسبية تلبى متطلبات مختلف المستفيدين في سوق العمل، التعليم المحاسبي في الجامعات الحكومية والأهلية في محافظة دهوك من حيث المناهج الدراسية وعملية التعليم والمهارات والكفاءات ليست بمستوى متطلبات سوق العمل.

دراسة زوينة، (2017): هدفت إلى بيان واقع التعليم المحاسبي الحالي، الوصول إلى سد الفجوة بين عناصر التأهيل المحاسبي لخريجي المحاسبة وبين المتطلبات، التعرف على الأسباب التي تحول دون ذلك، وتحديد مناطق الخلل وطرق علاجها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها عدم قدرة الطلبة على الربط بين الجانب الأكاديمي والعملية، وكذا عدم قيام الجامعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لوضع برامج تدريبية كفؤة.

دراسة بن صالح، (2016): هدفت إلى تسليط الضوء على معايير التعليم المحاسبي الدولية، وكيف يمكن الاستفادة منها عند تصميم برامج التعليم المحاسبي بالجامعات في الدول العربية، ودراسة وتحليل معايير التعليم المحاسبي وكيف يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج ومناهج التعليم المحاسبي، وضع الإطار الذي يمكن من خلاله تصميم وتقييم هذه البرامج باستمرار، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن معايير التعليم المحاسبي الدولية تساعد في عملية تصميم برامج محاسبية وتطويرها باعتبارها توفر نتائج للتعليم قابلة للقياس والتحقق بالإضافة إلى أن معايير التعليم المحاسبي الدولية توفر المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تساعد في تحديد مخرجات التعليم المتوقعة من البرامج المحاسبية.

دراسة Figueroa، (2015): هدفت إلى تحديد الصفات والمهارات والمعارف الواجب إدراجها ضمن الخطط الأكاديمية للمحاسبة القضائية في جامعة Puerto Rico (بيترو ريكو) والتي تكسب خريجي المحاسبة للقدرة على احتياز متطلبات الأعمال المعاصرة من وجهة نظر كل من أكاديمي المحاسبة، والمحاسبون الممارسون والقانونيون.

خرجت النتائج بالصفات والمهارات والمعارف اللازمة للمحاسب القاضي وهي: السلوك الأخلاقي، التفكير كمرتكب أخطاء، معرفة مفاهيم المراجعة، القدرة على العمل تحت الضغط وقيود الزمن، والتفكير الاستراتيجي، كما أكد المبحوثون ضرورة تعديل برامج المحاسبة من أجل تقوية تخصص المحاسبة القضائية واختلفوا في ماهية وحجم تلك التعديلات.

دراسة مطرونون، (2015): هدفت إلى معرفة الأهمية النسبية للمسابقات العلمية المحاسبية التي يدرسها خريج المحاسبة من حيث تزويده بالمهارات والمعارف والقدرات اللازمة للوظيفة بعد التخرج من جهة أرباب العمل والخريجين أنفسهم، ومعرفة مدى امتلاك الخريجين في الجامعات الأردنية للمعارف والمهارات والقدرات المنصوص عليها في المعايير الدولية للتعليم المحاسبي رقم (3)، (4)، (5) و(6) والمتعلقة بمواصفات المحاسب المؤهل، ومعرفة الوسائل المقترحة لرفع مستوى خريجي المحاسبة لتحقيق الشروط المطلوبة بما يتماشى مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، ومقارنة النتائج الفعلية لامتحان الكفاءة الجامعي لتخصص المحاسبة للمستوى المتقدم مع نتائج الدراسة الميدانية المعبرة عن جهات نظر أرباب العمل والخريجين الذين التحقوا حديثاً بسوق العمل.

وقد أظهرت النتائج أنه لا يتم التركيز على كم ومضمون المعرفة غير المهنية واغفال دورياً كقاعدة لدراسة المحاسبية المهنية في مناهج التعليم المحاسبي، عدم تعديل وتطوير المواضيع بما يخدم سوق العمل، أساليب التدريس المتبعة حالياً هي أساليب تقليدية، لا توجد فترة للتدريب العملي في برامج التعليم المحاسبي بالمعنى الحقيقي بالبيئة المحمية.

دراسة McPeak ، (2012): هدفت إلى التعرف على معايير التعليم والتدريب المحاسبي التي تم تطويرها بواسطة (IAESB) و(IFAC)، ومعرفة تأثير تلك المعايير على التعليم والتدريب المحاسبي حول العالم.

خلصت الدراسة إلى أن المعايير الدولية للتعليم المحاسبي كان لها تأثير على التعليم والتدريب المحاسبي حول العالم، ففي أقل من عقد فرضت تلك المعايير عبر (IFAC) وغيرها من الهيئات المحاسبية المهنية حول العالم، وتهدف هذه المعايير إلى التأكيد على المهارات المهنية للمحاسبين والتي يمكن لمتخذي القرارات الاقتصادية الاعتماد عليها بغض النظر عن الدولة التي تلقى فيها أولئك المحاسبون تعليمهم أو تدريبهم المحاسبي، وكان من أهم التحديات التي واجهت تطوير وتطبيق المعايير الدولية للتعليم المحاسبي اختلاف الثقافات واللغة والمجتمع والنظم القانونية، بيد أنه يمكن التغلب على تلك التحديات باستجابة أكاديميي المحاسبة حو العالم لـ(IAESB) بالمشاركة بالمقترحات والأبحاث واستخدام تلك المعايير في تطوير برامج التعليم والتدريب المحاسبي.

دراسة: مقصع، (2010): هدفت إلى التعرف على أهمية التعليم المهني المستمر ودوره في تحسين الكفاءة المهنية للمراجعين الخارجيين في الجمهورية اليمنية في ظل ما تشهده المهنة من تحديات معاصرة ولأجل تحقيق الهدف.

أثبتت نتائج الدراسة أن التعليم المهني المستمر يلعب دورا أساسيا في المحافظة على وتحسين الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي لأجل مسايرة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة وتطوير الخبرات والمهارات، ويعد التعليم المهني المستمر وسيلة لمعالجة القصور في التعليم المحاسبي الجامعي، وتقليص الفجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل.

دراسة قطناني وعويس، (2009): هدفت إلى التعرف على مدى ملائمة البرامج التعليمية المطبقة بأقسام المحاسبة في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل ومن ثم تحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه الخطط بشكل يجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية، ومن خلال مراجعة استطلاعات بعض الدول المتقدمة، حول الرؤية المستقبلية لتطورات الأعمال والتعليم المحاسبي ومن خلال استطلاع آراء خبراء ومختصين في مجال الأعمال والتعليم المحاسبي في سلطنة عمان حول مستقبل الأعمال والتعليم في سلطنة عمان واحتياجاته المحاسبية، وقد بينت نتائج الدراسة أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حاليا في الجامعات العمانية هي من نظر الفئات المعنية بالتعليم المحاسبي كافية بشكل عام لتزويد الخريج بحوالي 80 % من المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل والتي تشمل: مهارة التكيف مع بيئة العمل، مهارة الاتصال، مهارة العمل في فريق، القدرات التحليلية، الاستقلالية

بالاعتماد على الذات، ومهارة التعامل مع التكنولوجيا، مع وجود تشتت أو عدم إجماع في وجهات نظر الفئات المشمولة بالعينة (الخريجون، أعضاء هيئة التدريس، أرباب العمل) حيال بعض القضايا يستدل على ذلك من ارتفاع الانحراف المعياري لبعض البنود.

دراسة عطية وزهران، 2008: هدفت إلى اقتراح نموذج يهدف إلى تقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الجودة الاعتماد الأكاديمي، واختبار تطبيق هذا النموذج من خلال دراسة ميدانية لاستطلاع آراء خريجي أحد البرامج المحاسبية بالجامعات السعودية، حيث تم بناء النموذج في ضوء نتائج مراجعة وتقييم بعض التجارب العالمية والعربية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، وكذا أهم الدراسات في مجال تقييم جودة البرامج المحاسبية من خلال ثمانية معايير هي: التدريس، الخطة الدراسية، الرسالة والأهداف، مصادر التعلم، الإرشاد والدعم الأكاديمي، البحث العلمي، خدمة الجامعة، التسهيلات والتجهيزات المادية.

وقد قامت الدراسة باختبار إمكانية تطبيق النموذج المقترح وبناء على نتائج تطبيق النموذج المقترح وفق المعايير المذكورة قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها البدء في التقييم الذاتي للبرامج المحاسبية، بما تتضمنه من استطلاع آراء أصحاب المصالح ذوي الصلة بالبرنامج، وبما يساعد على التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء تلك البرامج، تمهيداً لوضع خطة عمل تتضمن أولويات التحسين والتطوير المناسبة، على أن تتم عملية التقييم الذاتي بداية في ضوء معايير الاعتراف الأكاديمي للهيئات الوطنية كمرحلة أولى، ثم في ضوء معايير الاعتراف الأكاديمي للهيئات الدولية لكليات ومدارس الأعمال في مرحلة لاحقة.

دراسة بوفارس، (2007): عرضت هذه الدراسة جانبين، الجانب الأول واقع التعليم المحاسبي المهني في ليبيا بهدف النظر في إمكانية تطويره من خلال الاعتماد على برنامج التعليم المحاسبي المهني الذي يتبناه الاتحاد الدولي للمحاسبين. وبالاعتماد على نتائج الدراسات التي أجريت في البيئة المحلية في المدى القريب، تم استقراء بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها ضعف مناهج التعليم المحاسبي، وتقليدية أساليب التدريس، وعدم وجود فترة للتدريب العملي، وعرض الجانب الثاني من الدراسة متطلبات برنامج التعليم المحاسبي المهني المعياري في ثلاثة محاور وهي مناهج التعليم المحاسبي المهني، وأساليب التدريس، والخبرة العملية. وبمقارنة واقع التعليم المحاسبي في ليبيا بالمعايير تم وضع مقترحات التحسين، والتي تمثل في مجملها توصيات اللجنة التعليمية بالاتحاد الدولي للمحاسبين؛ فقد يكون في الاسترشاد بها نقطة الانطلاق نحو التطوير.

دراسة بن ورا، (2003): هدفت إلى تحديد المتطلبات المهنية لمواجهة، وبيان الجهود الدولية لتطوير التعليم المحاسبي المهني المستمر لمواجهة بيئة الأعمال الالكترونية وفي محاولة، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج: أهمها الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية لمراقبي ومراجعي الحسابات

لزيادة فعالية وكفاءة الأداء المهني، توفير المتطلبات الأساسية للتدريب بشرية ومادية وتنظيمية معلوماتية، توفير وسائل تطوير التدريب وطرق وأساليب التدريب بالتعاون مع جهات مختصة تعتمد على الموضوعية والتدريب الإلكتروني، التوسع في البرامج التدريبية وتحديد فترات معين لتدريب مراقبي ومراجعي الحسابات.

2. الخلفية النظرية للدراسة:

1.1.2. التعليم المحاسبي:

1.1.2. أهمية التعليم المحاسبي:

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، نظراً لخصوصية المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في نطاق أي مجتمع من المجتمعات.

فالمحاسبة تعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما أنها كعلم اجتماعي تمتاز بمعرفة مصنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة.

تأتي أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة وما تقدمه من فوائد للمجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه، فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

إن ممارسة العمل المحاسبي تحتاج إلى كوادر مهياة وفق أسس علمية إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة وتقع ضمن العمل المحاسبي كما لا يخفى علينا أن بدء الاهتمام بالمحاسبة هو بضرورة توافر الأسس العلمية لتعليمها وممارستها.

ومن هنا فإن الاهتمام بالتعليم المحاسبي يعتبر ضرورة متواصلة، وأن هذا الاهتمام يمكن أن يتحقق من خلال ضرورة توافر الأسس العلمية الصحيحة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف من التعليم المحاسبي وبناء على ذلك فإنه لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلاً من: (قطناني، 2009: 7)

1. المدخلات: المتمثلة بالأشخاص الذين يراد تهيئتهم لممارسة العمل المحاسبي.

2. العمليات: المتمثلة بوسائل التعليم التي يمكن استخدامها في التزويد بالمهارات المحاسبية.

3. المخرجات: المتمثلة بالأشخاص المؤهلين والقادرين على ممارسة العمل المحاسبي أكاديميا أو مهنيا بما يحقق الهدف من نظام التعليم المحاسبي بصورة عامة.

4. التغذية العكسية: من خلال رقابة العناصر السابقة وتقييمها وتطويرها ومحاولة تصحيح أي انحرافات تحدث في أي منها.

ومن خلال عناصر التعليم المحاسبي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام عن طريق العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته والتي تأتي من خلال مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة من مناهج دراسية ومختبرات محاسبية وتطبيقات ميدانية إضافة إلى توافر الكادر العلمي المؤهل للقيام بذلك، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى للنظام تحقيقها من خلال توفير الكوادر المحاسبية المؤهلة أكاديميا ومهنيا ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام، أما الأسلوب التقليدي المتبع حاليا لا يؤهل الطالب بالقدر المطلوب ليمارس المهنة باقتدار. (الكيلاني، 2000: 7)

2.1.2. جودة التعليم المحاسبي:

إن الجودة في التعليم المحاسبي تتمثل في مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب أو هي جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين نوعية الخدمة التعليمية، وبما يتناسب مع رغبات المستفيد وقدرات وسمات وخصائص المنتج التعليمي. (صالح، 2018: 14)

بالإضافة إلى ما تقدم فإن ما تمر به مهنة المحاسبة من تطورات ينتج عنها إعادة تشكيل دور المحاسب حيث يتجه التغيير من القيام بالأعمال الدورية الروتينية إلى دور أكثر أهمية وتعقيدا يتمثل في أداء المهام التحليلية وتقديم الاستشارات الفنية والمساهمة الرئيسية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وهذه التطورات والتغييرات لا تتعلق بالمحاسب المالي فقط وإنما تؤثر وتمتد لتشمل الدور الذي يقوم به المحاسب الإداري ومدقق الحسابات الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي أيضا، فالمحاسبة الإدارية ومراجعة الحسابات هي الأخرى أيضا تتطلب مهارات تحليلية بدرجة أكبر، ومن المهم أيضا للمحاسب الإداري ومراجع الحسابات أن يجيد التعامل مع تكنولوجيا المعلومات وأن يستخدم هذه التكنولوجيا بكفاءة أكبر لأداء المهام الموكلة إليه، كما أن تطور بيئة العمل المحاسبي والمالي وازدياد درجة التعقيد في هذا العمل ينسحب بلا شك على القائمين بعملية الرقابة المالية والتدقيق من حيث اكتساب القدرات المطلوبة للتعامل مع هذه البيئة (بودي، 1998: 35).

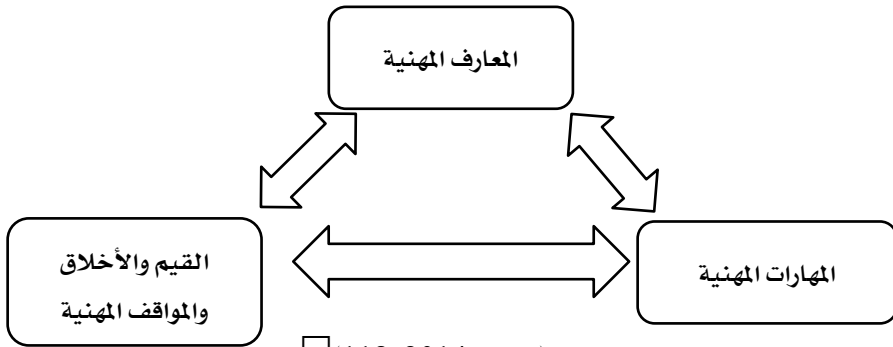
3.1.2. دور مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي IAESB:

يعتبر هذا المجلس أحد المجالس الأربعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، وتكمن أهمية معايير التعليم المحاسبي الدولية في تطوير كفاءة البرامج التعليمية لإعداد محاسبين مؤهلين

تأهيلا علميا وعمليا على المستوى الدولي وتحقيق الدور الأساسي للاتحاد الدولي للمحاسبين المتمثل في تطوير مهنة المحاسبة وتحقيق المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء من خلال التركيز على تنمية المهارات المعرفية والتدريب العملي للمحاسبين، وفق خطة استراتيجية تتضمن العمل على تخفيض مستوى التباين في مناهج التعليم والتدريب المهني للمحاسب على المستوى الدولي وتطوير مخرجات تعليمية محاسبية قادرة على مسايرة التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة في المجال الاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات، وبالتالي يؤدي مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي دورا كبيرا في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين في مساعدة الأعضاء على تطوير كفاءة المحاسبين وتمييزها في إطار تحسين الخدمات المحاسبية بهذه الدول وكذا الاستعداد لتحريرها من خلال المساهمة في تحقيق الدور الأساسي للمنظمة العالمية للتجارة ضمن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

وتكمن أهمية وجود معايير التعليم المحاسبي في الآتي: (بن صالح، 2016: 102)

- تخفيض التباين واختلاف المناهج الدولية المحاسبية.
- تسهيل حرية انتقال المحاسبين المؤهلين على المستوى الدولي.
- توفير معايير دولية تمثل مرجعية أساسية لقياس درجة التزام بمتطلبات التعليم والتأهيل المحاسبي وتسهيل قياس كفاءة لمخرجاتها، ومن خلال ما سبق يتضح أن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي يعمل على تحقيق أهداف برنامج الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بتوفير معايير تمثل مرجعية أساسية لتكوين محاسب مؤهل على مستوى دولي من خلال الخطة التي يوضحها الشكل الآتي:



المصدر: (الفكي، 2014: 118)

يركز الـ IFAC على التدريب والخبرة العملية كمكون أساسي من مكونات التعليم المحاسبي وشرط من شروط جودته للحاجة الملحة إليه في المحاسبة، وتشمل مداخل التطوير تبني برنامج التعليم المحاسبي الذي تنظمه ثمانية معايير تعليمية دولية، وقد صدرت كما يلي:

جدول 1/2: معايير التعليم المحاسبي الدولي IES

رقم المعيار	موضوع المعيار	سنة الإصدار
01	متطلبات الدخول لبرامج التعليم المحاسبي المهني	2003
02	محتوى برامج التعليم المحاسبي المهني	2003
02	المهارات المهنية والتعليم العام	2003
04	القيم المهنية والأخلاق والمواقف	2003
05	متطلبات الخبرة العملية	2003
06	تقييم القدرة والكفاءة المهنية	2003
07	التطوير المهني المستمر: برنامج التعليم مدى الحياة والتطوير المستمر للكفاءة المهنية	2004
08	الكفاءة المطلوبة للمحاسب المهني	2004

المصدر: (جمعة، 2012: 238)

إن المعايير السابقة ستكون بمثابة الإطار العام الذي سنضع فيه متطلبات سوق العمل في البيئة المحلية، وعليه فإن التطوير سيكون في محاور التعليمية التدريبية الآتية: (بودي، 1998: 36)

1. المناهج والخطط.
2. أساليب التدريس.
3. الخبرة العملية أو فترة التدريب العملي.

2.2. أساليب التدريس:

أوصى الاتحاد الدولي للمحاسبين في مقدمة معاييرها التعليمية على ضرورة تدريب المعلمين، وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعلم المركزي، والتي تهدف إلى إكساب الطلاب مهارة التعلم والتوجيه الذاتي بعد التخرج، وللمعلمين الحرية في تكييف الأساليب التي لها أفضل مردود من خلال ثقافتهم الخاصة (بوفارس، 2007: 11).

وتقع هذه الأساليب في أحد عشر أسلوباً، كما يلي: (IFAC، 2003: 38)

1. استخدام دراسات الحالة، عروض العمل، وغيرها من وسائل محاكاة مواقف العمل.
2. العمل في مجموعات.
3. تكييف الأساليب والمواد التعليمية لمواكبة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون.
4. وضع المناهج التي تحث على التعلم الذاتي، وبالتالي فإن الطلاب سيتعلمون كيف يعلمون أنفسهم، وسيحملون معهم هذه المهارة إلى ما بعد التخرج.
5. تحفيز الطلاب للمشاركة بفعالية في العملية التعليمية.

6. استخدام أساليب القياس والتقويم التي تعكس التغيير في المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني المطلوب للمحاسبين المهنيين.
 7. دمج المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني، ضمن المواضيع والفروع الدراسية، وذلك لعرض الجوانب المتعددة للمتطلبات المهنية والنموذج المثالي في المواقف المعقدة.
 8. التعريف بالمشاكل القائمة، وسبل حلها، الأمر الذي يشجع التعرف على المعلومات الملائمة، ووضع التقديرات المنطقية، والتوصل إلى استنتاجات واضحة.
 9. اكتشاف النتائج البحثية.
 10. تحفيز الطلاب لتطوير شكوكهم وآرائهم المهنية.
 11. استخدام التكنولوجيا، والتعليم الإلكتروني في عملية التعليم المحاسبي.
- إن استخدام هذا الأسلوب في التعليم يطور من مهارات الطلاب الفكرية والسلوكية، حيث يمكن لبرامج الحاسب الآلي الجاهزة أن تنمي مهارات التفكير الانتقادي، فتقدم خيارات عديدة لحل المشكلة، وتدريب الطالب على تطبيق الحالات المتشابهة على المشكلة التي تواجهه، وفي حال تعثره يمكنه استخدام المساعدات والإرشادات المتاحة بالبرنامج، كما يمكن لتكنولوجيا التعليم أن تساهم في تنمية المهارات الشخصية مثل مهارة التعلم مدى الحياة، وتنمية المهارات الذاتية ومهارات الاتصال.
- هذا ولقد أشار المعيار إلى ضرورة اشتغال برامج التعليم على الانعكاس، أي أن يتساءل الطلاب من خلال خبرتهم الدراسية، ما هو الأسلوب الصالح في حل مشكلة معينة، وما الذي لا يصلح لحلها، وما الأسلوب الذي ينبغي الأخذ به مستقبلاً في الظروف المشابهة. (بوفارس، 2007: 13)
3. المناهج والخطط الدراسية:

إن الناظر في المناهج والخطط الدراسية لبيكالوريوس المحاسبة في الجامعات اليمنية وما تحتوي عليه من موضوعات في معظم مقررات التخصص، يدرك أنها مازالت تقليدية، ولاشك أن بعض هذه الموضوعات يحتل أهمية كبيرة لأنه مازال العمل به قائماً حتى في الدول المتقدمة، لكن الخطأ تغليب تلك الموضوعات على حساب الموضوعات المعاصرة التي باتت أكثر أهمية لأن التغيير للأفضل يبدأ من الجامعات ثم إلى البيئة ولا ينتظر ضغط البيئة الذي يدفع الجامعات لتعليم موضوعات معينة، وإن كان الأخير موجود والحاجة ملحة للتغيير والتطوير لكن الاستجابة بطيئة.

إن المحاسبة من التخصصات ذات التطور المتسارع والتغيير الدائم، خصوصاً مع تسارع علوم الحاسوب والأتمتة وثورة التكنولوجيا والمعلومات، وحظ هذه الجوانب في المناهج والخطط الدراسية في تخصص المحاسبة في الجامعات اليمنية لا يكاد يذكر.

أضف إلى ذلك أن تلك المناهج والخطط جُلها إن لم يكن كلها تعطي الطالب دراسة نظرية بحتة، وجوانب التطبيق والتدريب فيها تكاد تكون معدومة، ونسبة كبيرة منها تتوجه للجانب العام أو المساند وليس التخصص، فقد بينت بعض الدراسات أن نسبة تغطية المواضيع غير المحاسبية (التعليم العام) بالنسبة إلى المواضيع المحاسبية بلغت 21%، بينما ترتفع هذه النسبة في برامج الجامعات بالدول المتقدمة إلى 50%، (جريس، 2003: 6-7).

إن الإعداد الجيد للمحاسب يستوجب تلقي كم مناسب من المعرفة المهنية وغير المهنية، وقد تناول المعيار الثاني IES2 من معايير IFAC ذلك كما يلي:

1. المحاسبة والمالية والمعرفة المرتبطة بهما.
2. المعرفة التنظيمية والتجارية.
3. المعرفة بتقنية المعلومات واختصاصاتها.

وقد شرحت الفقرات اللاحقة للمعيار ذلك كما في الجدول الآتي:

جدول 2/2: الفقرات الموضحة لمعيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني IES2 : المعرفة المهنية

1. المحاسبة والمالية والمعرفة المرتبطة بهما وتشمل 7 مقررات:	
المقررات:	المفردات
1.1. المحاسبة وإعداد التقارير	<ul style="list-style-type: none"> ■ تاريخ مهنة المحاسبة والفكر المحاسبي. ■ مضمون العمليات التنظيمية، ومبادئها، وتركيبها، ووسائل التقرير عنها ذات الاستعمال الداخلي والخارجي، مشتملة على المعلومات التي يحتاجها صناع القرار المالي، والتقييم الانتقادي لدور المعلومات المحاسبية في تلبية تلك الاحتياجات. ■ المحاسبة المحلية، والدولية، ومعايير المراجعة. ■ القواعد المحاسبية
1.2. المحاسبة الإدارية والرقابة	<ul style="list-style-type: none"> ■ التخطيط، وإعداد الموازنات، وإدارة التكاليف، ورقابة الجودة، وقياس الأداء، ووضع المعايير. ■ مفاهيم الرقابة، وأساليبها، وعملياتها التي تعزز وتكمل البيانات المالية، وتوفر الحماية للأصول التجارية
1.3. الضرائب	<ul style="list-style-type: none"> ■ الضرائب وأثرها على القرارات المالية والإدارية.
1.4. قانون التجارة والأعمال	<ul style="list-style-type: none"> ■ المعرفة ببيئة العمل الشرعية، وتشتمل على قانون الأوراق المالية، وقانون الشركات، الذي يلائم دور المهنة في بلد معين.
1.5. المراجعة والمصادقة	<ul style="list-style-type: none"> ■ طبيعة المراجعة والخدمات التأكيدية الأخرى، والمشتمة على تقدير المخاطرة واكتشاف الغش والأساسات الذهنية والإجرائية لتنفيذها.
1.6. المالية والإدارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ■ المعرفة في المالية والإدارة المالية وتشمل: تحليل القوائم المالية،

والأدوات المالية، وأسواق المال المحلية والدولية، وموارد الإدارة.	
وتتضمن المسؤوليات الأخلاقية، والمهنية للمحاسب المهني تجاه بيئته المهنية، والبيئة العامة	1.7. القيم والأخلاق المهنية
2. المعرفة التنظيمية والتجارية وتشمل 10 مقررات:	
1.2.1. معرفة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي	1.2. الاقتصاد
فهم التنظيمات والبيئات التي تعمل بها، ويشمل هذا الفهم الوضع الاقتصادي، والقانوني، والسياسي، والاجتماعي، والتقني والقوى الدولية والثقافية وتأثيراتها وقيمتها.	2.2. بيئة الأعمال
فهم تنظيمات وبيئات الوحدات الحكومية	2.3. الإدارة العامة
فهم أخلاقيات العمل	2.4. أخلاق العمل
المعرفة بالأسواق التجارية، والمالية، وكيفية عملها.	2.5. الأسواق المالية
تطبيق الأساليب الكمية، والرياضية في حل مشاكل الأعمال	2.6. الأساليب الكمية
فهم القوى المحركة الذاتية، والجماعية في التنظيمات، وتشمل أساليب خلق وإدارة التغيير داخل التنظيمات.	2.7. السلوك التنظيمي
<ul style="list-style-type: none"> ■ فهم عملية اتخاذ القرار واستراتيجياتها، وتشمل: الإدارة الاستراتيجية، والإدارة العامة. ■ فهم المخاطرة التنظيمية والتشغيلية. ■ القدرة على دمج مخرجات هذه المقررات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. 	2.8. الإدارة واستراتيجية صنع القرار
<ul style="list-style-type: none"> ■ فهم القضايا الشخصية وقضايا الموارد البشرية، وإدارة الأفراد، وإدارة المشروعات، والتسويق. ■ فهم القضايا البيئية، و Sustainable development 	2.9. التسويق
المعرفة الأساسية بالتجارة الدولية، والتمويل، ومعرفة الطرق التي تتم بها إدارة الأعمال الدولية، بالإضافة إلى عمليات العوامة	2.10. التجارة الدولية والعالمية
3. المعرفة بتكنولوجيا المعلومات واختصاصاتها:	
استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأدواتها، التي تلائم حل مشاكل الأعمال والمحاسبة.	3.1. المعرفة العامة بتكنولوجيا المعلومات
إظهار الفهم للأنظمة الحاسوبية، وأنظمة الأعمال.	3.2. المعرفة بأنظمة ضبط تكنولوجيا المعلومات
استخدام مقاييس للتحقق من صحة ودقة الأنظمة الشخصية	3.3. ضبط وتوجيه تكنولوجيا المعلومات
التمكن من احد أو خليط من الاختصاصات المذكورة أعلاه لأداء	3.4. خصوصية مستخدم تكنولوجيا

المصدر: (بوفارس، 2007: 6-10)

بالنظر في الجدول 2/2 نلاحظ أن الجزء المتعلق بالمحاسبية والمالية والمعرفة المرتبطة بهما تمثل القاعدة النظرية والأساس الجوهري الفني الذي يساعد في تنمية مهارات المحاسب المعرفية والإدراكية؛ فهما وتطبيقا للمفهوم وتحليلا وتقويما له، و القدرة على الاستفسار والبحث لاكتشاف مواضع المعلومات اللازمة والحصول عليها وتنظيمها، والتفكير المنطقي التحليلي والانتقادي للتعرف على المشاكل وحلها، وتنمية مهاراتهم الفنية والوظيفية؛ من خلال القدرة على القياس وكتابة التقارير، ونمذجة القرار وتحليل المخاطرة وغيرها من المهارات الفنية.

أيضا يتعلق الجزء الثاني من الجدول 2/2 بالتعليم التنظيمي والتجاري الذي يمكن المحاسبين من تطبيق كافة المهارات المهنية المكتسبة خلال الدراسة في بيئة العمل.

أما الجزء الثالث من الجدول 2/2 فيبين لنا أن المحاسب مطالب بالقدرة على استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات، وأدواتها وتوظيفها في حل مشاكل الأعمال والمحاسبية، وإظهار الفهم لعمل هذه الأنظمة، والقدرة على التحقق من صحتها ودقتها، وباكتساب هذه القدرات يكون ضمن فريق عمل إدارة هذه الأنظمة، أو تقويمها أو تصميمها أو كلها جميعا.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما مدى تغطية مناهجنا التعليمية لهذه المقررات والمفردات؟

وهل يتم تكييف هذه المفردات وتطويرها بما يخدم سوق العمل؟

نأمل من هذه الدراسة أن تخرج بنتائج تفيد في تحسين وتطوير المناهج والخطط الدراسية لتخصص المحاسبة في الجامعات اليمنية بما يليق واقع المهنة.

4.2. التدريب العملي:

إن من لوازم تحسين التعليم المحاسبي ضرورة تطوير برامج التدريب في المحاسبة بهدف زيادة فعالية البرامج التعليمية من أجل إعداد كوادر قادرة على التعامل مع بيئة العمل المحاسبي التي تمر بتحولات تتمثل في زيادة الطلب على المعلومات والتوسع في التكنولوجيا الحديثة والدخول في مشاريع ضخمة تتطلب أنظمة مالية متطورة ومعقدة.

إن من أهم التحديات التي تواجه العاملين في المحاسبة في الوقت الحاضر هو استيعاب الدور المطلوب الذي ينبغي أن تضطلع به نظم المعلومات المحاسبية ضمن نظم المعلومات الحديثة، وكذلك اكتساب القدرات والمهارات المحاسبية للعمل بفاعلية ضمن الأطر التنظيمية والإدارية القائمة، إضافة إلى القدرات التحليلية للتعامل مع المواقف والقضايا الفنية المتشابكة يمثل جانبا مهما يجب أن يتوفر في العاملين في المحاسبة، كما أن القدرة على التعامل مع التكنولوجيا والبرامج الحاسوبية الحديثة بالقدر الذي يحتاجه المحاسب أضحى من الأمور الأساسية التي يجب

اكتسابها، كما يجب التعرف على الدور الذي تقوم به تكنولوجيا الحاسوب (بودي، 1998: 37).

3. إجراءات الدراسة الميدانية:

يستعرض هذه الجزء إجراءات الدراسة الميدانية.

1.3. مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من الطلاب والطالبات الدارسين في المستوى الرابع والثالث ضمن برنامج بكالوريوس تخصص المحاسبة كلية العلوم الإدارية في جامعة الأندلس للعلوم والتقنية في صنعاء.

2.3. عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 201 مفردة، عينة ميسرة (صدفة) من الطلاب والطالبات الدارسين في المستوى الرابع والثالث ضمن برنامج بكالوريوس تخصص المحاسبة بنوعيه الانتظام وعن بعد في كلية العلوم الإدارية في جامعة الأندلس للعلوم والتقنية في صنعاء، وشكلت نسبة 70% من مجتمع الدراسة، والجدول (1/3) يوضح الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل:

جدول (1/3) العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

الاستبيانات القابلة للتحليل		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الموزعة	العينة المستهدفة
نسبة	عدد	نسبة	عدد		
77.6%	156	77.6%	156	201	201

المصدر: الباحث، 2019.

3.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الدراسة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات بعد أن تم جمعها من المصدر الميداني بالاعتماد على النظام الإحصائي (SPSS) بواسطة الحاسوب كما تم إجراء العديد من الاختبارات للبيانات والتأكد بأنها تتوزع توزيعاً طبيعياً من خلال اختبار التجانس.

4.3. خصائص العينة:

فيما يلي تحليل للمعلومات العامة (الخصائص الديمغرافية) لعينة الدراسة، يعرض الجدول (2/3) نتائج التحليل الإحصائي للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة:

جدول (2/3) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

التكرار والنسب		الفئة	البيان
النسبة المئوية	العدد		
3.8	6	20 سنة فأقل	العمر
61.5	96	21- 25 سنة	
30.8	48	26- 30 سنة	
3.8	6	31 سنة فأكثر	
100.0	156	Total	
85.3	133	ذكر	الجنس
14.7	23	أنثى	
100.0	156	Total	
32.7	51	ثالث	المستوى الدراسي
67.3	105	رابع	
100.0	156	Total	
79.5	124	انتظام	نظام التعليم
20.5	32	عن بعد	
100.0	156	Total	

المصدر: الباحث، 2019.

فيما يتعلق بالفئات العمرية للعينة التي استهدفها الاستبيان فقد بينت النتائج بأن 61.5% من العينة كانت مستوياتهم العمرية عند الفئة الوسيطة (21 - 25) سنة، وأن 30.8% عند الفئة العمرية (26 - 30) سنة، وهذا يعكس بأن العينة التي استهدفها الاستبيان هم من الطلاب الجامعيين في مراحل دراستهم الأخيرة كما تعكس نسب العينة وفقاً للفئات العمرية شكل التوزيع الطبيعي .

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة فقد بينت النتائج بأن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور حيث بلغت نسبتهم 85.3% بينما اقتصر نسبة الإناث ممن شملهم الاستبيان 14.7%.

وعن المستوى الدراسي الجامعي لدى هذه العينة فقد بينت النتائج بأن 67.3% من العينة في المستوى الرابع بينما 32.7% فقط في مستوى ثالث، وهذا يشير بأن النسبة العالية من العينة

هم الأكثر معنيين بهذا البحث لما لهم من آراء دقيقة حول الاستبيان كونه يعكس وجهة نظرهم حول مستوى جودة التعليم المحاسبي.

وبالنسبة لنظام التعليم فكانت معظم العينة التي شملها الاستبيان يتبعون نظام التعليم الانتظامي حيث بلغت نسبتهم 79.5% بينما اقتضرت العينة على 20.5% من ذوي نظام التعليم عن بعد.

4.3. ثبات الاستبيان:

تم حساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان لكل فقرة وللمعدل الكلي للفقرات وبين الجدول (3/3) معاملات ألفا كرونباخ والتي تدل على وجود معاملات ثبات معقولة ودالة إحصائية حيث كانت معاملات الثبات أكبر من 0.60 مما يؤكد لنا صدق وثبات أجوبة الاستبيان وأصبحت في صورتها النهائية صالحة وقابلة للتطبيق.

جدول (3/3) قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل جزء من أجزاء الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معاملات ألفا كرونباخ
المتغيرات المتعلقة بأساليب التدريس	9	0.683
العوامل المتعلقة بالمنهج والخطط الدراسية	7	0.773
العوامل المتعلقة بالتدريب العملي	3	0.692
الإجمالي	27	0.853

المصدر: الباحث، 2019.

5.3. عرض وتحليل البيانات:

في هذا الجزء تم إيجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة حيث تكون الفقرة إيجابية؛ بمعنى أن أفراد العينة تستجيب بالموافقة عليها، أي أن المتوسط الحسابي يتجه إلى الموافقة عندما يزيد عن الدرجة (3)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها أي أن المتوسط الحسابي يتجه إلى عدم الموافقة عندما يقل عن الدرجة (3)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة عندما تكون قيمة المتوسط الحسابي يساوي الدرجة (3).

أما الانحراف المعياري فهو كبير وشاذ، والسبب في ذلك اعتماد الباحث على مقياس ليكرت الخماسي بحيث تكون الدرجة (3) محايدة وهي درجة غير مقبولة من وجهة نظر الباحث وفيما يلي عرض وتحليل النتائج.

1.5.3. المحور الأول: أساليب التدريس:

يعرض لنا الجدول رقم (4/3) نتائج التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة والمتمثل بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات المتعلقة بأساليب التدريس:

جدول رقم (4/3) نتائج التحليل الإحصائي لأساليب التدريس وعلاقة ذلك بتحسين جودة التعليم المحاسبي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
.908	3.23	مدرسو التخصص غير كفوئين من حيث التأهيل والتخصص
.881	3.93	المدرسون لا يلتزمون بموعد المحاضرات
.864	4.17	المدرسون لا يستخدمون الأساليب والوسائل الحديثة للتدريس
.771	3.87	هناك صعوبة في الطريقة التي يتبعها مدرسو التخصص
.840	3.87	لا يلتزم المدرسون بالساعات المكتيبة
.820	3.85	يميل المدرسون أكثر للجانب النظري
.858	4.13	علاقة المدرسين الاجتماعية بالطلاب تؤثر على علامة الطالب
.822	3.96	لا يقدر المدرسون علامة الطلاب بموضوعية
.864	4.17	امتحانات المدرسين طويلة أو صعبة أو غامضة
.411	3.87	الإجمالي

وقد بينت نتائج الجدول (4/3) من خلال القراءة لها بأن الآراء تتفق في جميع الفقرات بأنها عوامل تؤثر على مستوى جودة التعليم المحاسبي، حيث يتفقون بأنه يوجد بعض مدرسين غير كفوئين من حيث التأهيل والتخصص بمتوسط حسابي 3.23، ويتفقون أن المدرسين لا يلتزم بموعد المحاضرات بمتوسط حسابي 3.93، ويتفقون أن المدرسون لا يستخدمون الأساليب والوسائل الحديثة للتدريس بمتوسط حسابي 4.17، ويتفقون أن هناك صعوبة في الطريقة التي يتبعها المدرسون بمتوسط حسابي 3.87، كما يتفقون أيضاً أن المدرسين لا يلتزمون بالساعات المكتيبة بمتوسط حسابي 3.87، ويتفقون على أن المدرسين يميلون أكثر للجانب النظري بمتوسط حسابي 3.85، ويتفقون على أن علاقة المدرسين الاجتماعية بالطلاب تؤثر على علامة الطالب بمتوسط حسابي 4.13، ويتفقون أن المدرسين لا يقدرون علامة الطلاب بموضوعية بمتوسط حسابي 3.96، ويتفقون أن امتحانات المدرسين طويلة أو صعبة أو غامضة بمتوسط حسابي 4.17.

ولجميع الفقرات يتبين بأن أساليب التدريس المتبعة لها دور على مستوى جودة التعليم المحاسبي بمتوسط حسابي 3.87.

2.5.3. المحور الثاني: المناهج والخطط الدراسية:

الجدول (5/3) يعرض نتائج التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة حول دور المناهج والخطط الدراسية في تحسين جودة التعليم المحاسبي.

جدول (5/3) نتائج التحليل الإحصائي حول دور المناهج والخطط الدراسية في تحسين جودة التعليم المحاسبي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
.951	3.42	وجود صعوبة في الحصول على الكتب المطلوبة
.960	3.51	المنهج الدراسي لا يتناسب مع الواقع العملي
.922	3.77	الكتاب المقرر لا يتوافق مع النظم المحاسبية المطبقة في سوق العمل
.872	3.99	تفتقر المناهج إلى إضافات كافية في البرامج المحاسبية المحوسبة
.840	3.60	موضوعات التخصص مكررة وغير مترابطة
.739	3.91	مراجع التخصص ليس فيها تدريبات كافية
.861	3.80	الخطة الدراسية للتخصص طويلة جداً
.573	3.72	الإجمالي

ومن النتائج في الجدول (5/3) نجد أن عينة الدراسة تتفق على جميع عبارات الجدول بأنها عوامل مؤثرة على مستوى جودة التعليم المحاسبي، حيث يتفقون على وجود صعوبة في الحصول على الكتب المطلوبة بمتوسط حسابي 3.42، ويتفقون على أن المنهج الدراسي لا يتناسب مع الواقع العملي بمتوسط حسابي 3.51، ويتفقون أن الكتاب المقرر لا يتوافق مع النظم المحاسبية المطبقة في سوق العمل بمتوسط حسابي 3.77، ويتفقون أن موضوعات التخصص مكررة وغير مترابطة بمتوسط حسابي 3.60، ويتفقون أن مراجع التخصص ليس فيها تدريبات كافية بمتوسط حسابي 3.91، كما يتفقون على أن الخطة الدراسية للتخصص طويلة جداً بمتوسط حسابي 3.80، ويتفقون على أن المناهج تفتقر إلى إضافات كافية في البرامج المحاسبية المحوسبة بمتوسط حسابي 3.99، ولجميع العبارات يتبين أن قيمة المتوسط الحسابي 3.72، مما يشير بأن المناهج والخطط الدراسية لها دور في تحسين جودة التعليم المحاسبي.

3.5.3. المحور الثالث: التدريب العملي:

يعرض الجدول رقم (6/3) نتائج التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة حول دور التدريب العملي في تحسين جودة التعليم المحاسبي.

جدول (6/3) نتائج التحليل الإحصائي دور التدريب العملي في تحسين جودة التعليم المحاسبي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.608	3.75	من أسباب ضعف جودة التعليم المحاسبي عدم وجود تدريب كافٍ ضمن خطة الدراسة
.940	3.30	أفضل الدراسة بنظام التعلم المنتظم (حضور) لأهمية التدريب العملي
.857	4.12	أعتقد أن دراسة هذه التخصص بنظام التعلم عن بعد يضعف جودته
.608	3.75	الإجمالي

حيث بينت النتائج بأن التدريب العملي عامل مؤثر في تحسين جودة التعليم المحاسبي بنسبة 3.84، وكذلك فيما يتعلق بدراسة التخصص بالتعلم عن بعد فهو يضعف من مستوى جودة التعليم المحاسبي بمتوسط حسابي 4.12، أما الدراسة بنظام الحضور فإنه يحسن من جودة التعليم المحاسبي بمتوسط حسابي 3.30، ولجميع العبارات نجد أن قيمة المتوسط الحسابي 3.75 مما يشير بأن تلك العوامل تعتبر عوامل مؤثرة على تحسين جودة التعليم المحاسبي.

6.3. اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T للعينة الواحدة One-Sample Test، حيث يتم رفض الفرضية عندما يكون قيمة المتوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي (3) وأن قيمة اختبار T المحتسبة كبيرة وموجبة ومستوى دلالة الاختبار أقل من مستوى الثقة 0.05 وعكس ذلك يتم قبول الفرضية كما تم استخدام الارتباط لقياس العلاقة، وفيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات.

6.3.1. الفرضية الأولى :

تقيس هذه الفرضية علاقة أساليب التدريس بتحسين جودة التعليم المحاسبي، حيث نصت الفرضية على: "يسهم تطوير أساليب التدريس في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية"، والجدول (7/3) يعرض لنا نتائج التحليل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية

الجدول (7/3) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية	الارتباط	مستوى الدلالة	اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية العدمية الأولى
رفض الفرضية	0.213	0.00	26.620	0.411	3.88	يسهم تطوير أساليب التدريس في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية

المصدر: الباحث، 2019.

من القراءة لنتائج الجدول (7/3) يتضح لنا أن قيمة المتوسط أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث كانت قيمته 3.88 بانحراف معياري صغير قدره 0.411 وبما أن قيمة اختبار T المحتسبة كانت كبيرة وموجبة حيث بلغت 26.620 وبالمقابل كان مستوى دلالة هذا الاختبار أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت 0.00 وهذا يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي وعليه يتم قبول الفرضية، أي أن أساليب التدريس تسهم في تحسين جودة التعليم المحاسبي، تشكل هذه العلاقة بمستوى 0.213، وهذه النتيجة جاءت معززة للنتائج التي تم تحليلها في المحور الأول والمتعلق بأساليب التدريس.

2.6.3. الفرضية الثانية :

تقيس هذه الفرضية علاقة المناهج والخطط الدراسية بتحسين جودة التعليم المحاسبي حيث تنص الفرضية: "يساعد وضع المناهج والخطط الدراسية ضمن المعايير الموضوعية في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية"، والجدول (8/3) يعرض لنا نتائج التحليل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية.

الجدول (8/3) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الثانية

الارتباط	مستوى الدلالة	اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية العدمية الثالثة
0.283	0.00	15.585	0.573	3.72	يساعد وضع المناهج والخطط الدراسية ضمن المعايير الموضوعية في تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية

ويتضح لنا من خلال القراءة لنتائج الجدول (8/3) أن قيمة المتوسط كان أكبر من الوسط الفرضي (3) أيضاً حيث كانت قيمته 3.72 بانحراف معياري قدره 0.573، وبما أن قيمة اختبار T المحتسبة كانت كبيرة وموجبة حيث بلغت 15.585 وبالمقابل كان مستوى دلالة هذا الاختبار أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت 0.00 وهذا يعني بوجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي، وعليه يتم قبول الفرضية، أي أن المناهج والخطط الدراسية تساعد في تحسين جودة التعليم المحاسبي وتشكل هذه العلاقة بمستوى 0.283، وهذا يعزز نتائج المحور الثاني والمتعلق بالمناهج والخطط الدراسية.

3.6.3. الفرضية الثالثة:

تقيس هذه الفرضية علاقة بين التدريب العملي وتحسين جودة التعليم المحاسبي حيث تنص الفرضية: "يرفع التدريب العملي من جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية"، والجدول (10/3) يعرض لنا نتائج التحليل الإحصائي لاختبار هذه الفرضية

الجدول (10/3) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية	الارتباط	مستوى الدلالة	اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية العدمية الرابعة
رفض الفرضية	0.266	0.00	15.450	0.608	3.75	يرفع التدريب العملي من جودة التعليم المحاسبي في الجامعات اليمنية

ويتضح لنا من قراءة النتائج في الجدول أن قيمة المتوسط كان أكبر من الوسط الفرضي (3) أيضاً حيث كانت قيمته 3.75 بانحراف معياري قدره 0.608 وبما أن قيمة اختبار T المحتمسبة كانت كبيرة وموجبة حيث بلغت 15.450 وبالمقابل كان مستوى دلالة هذا الاختبار أقل من مستوى الثقة 0.05 حيث بلغت 0.00 وهذا يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي وعليه يتم قبول الفرضية، أي أن التدريب العملي يرفع من جودة التعليم المحاسبي، حيث تشكل هذه العلاقة بمستوى 0.266، وهذا متوافق مع نتائج المحور الثالث والمتعلق بالتدريب العملي.

7.3 . نتائج الدراسة:

بعد تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لا تساعد أساليب التدريس في وضعها الحالي في تحسين جودة التعليم المحاسبي.
2. عدم استخدام الأساليب الحديثة في التدريس، وعدم الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم مفردات التخصص يخفض من جودة التعليم المحاسبي.
3. الميل إلى الجانب النظري في التدريس والعزوف عن التدريب والتقليل من كمية التمارين العملية كلها تعتبر قيوداً على تحسين جودة التعليم المحاسبي، وهذا يتنافى مع طبيعة التخصص خصوصاً في ظل الحالة الراهنة من صعوبة الامتحانات وطولها وغموضها.
4. المناهج المقررة والخطط الدراسية المطبقة في أقسام المحاسبة لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتحسين جودة التعليم المحاسبي.
5. استحواذ المقررات غير التخصصية (العامة والمساندة) على جزء كبير من الخطة الدراسية مما يجعلها طويلة جداً.
6. النسبة الأكثر من المناهج المقررة ذات حشو نظري يكاد يخلو من التدريبات العملية ذات الأهمية لتحسين جودة التعليم المحاسبي، مع وجود التكرار وعدم الترابط في كثير من الأحيان.
7. لا يعد الحاسوب ذا أهمية نسبية ضمن مقررات التخصص، كما أنها تفتقر لتدعيمها بالموضوعات المحاسبية المحوسبة ذات الطبيعة الواقعية.

8. التدريب العملي يرتبط بجودة التعليم المحاسبي حيث يعكس مدى القدرة الاستيعابية للطلاب وسرعتها.

9. التدريب العملي على أنظمة محاسبية واقعية أو على الأقل أنظمة محاسبية افتراضية تحاكي الواقع يحسن من جودة التعليم المحاسبي.

10. الدراسة بنظام التعليم عن بعد تحد من جودة التعليم المحاسبي، والدراسة بنظام الانتظام أو الحضور تحسن من جودة التعليم المحاسبي لاحتواء جزء كبير من التخصص على تدريبات عملية.

8.3. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي أهم توصيات الدراسة:

1. على الجهات المعنية - مؤسسات أو أفراد - تطوير أساليب التدريس باستخدام الأساليب الحديثة وإدخال الوسائل التكنولوجية المفيدة في عرض وتقديم مقررات التخصص.
2. رفع نسبة الجانب العملي أثناء العملية التدريسية والتخفيف من الميل للتدريس النظري.
3. العدول إلى امتحانات عادلة في تقويم وقياس جودة التعليم المحاسبي وقدرات الطلاب.
4. ضرورة مراجعة المناهج الحالية وتطويرها بما يتوافق مع التطورات والتغيرات المتسارعة في المحاسبة، إضافة إلى إدخال كميات كافية من التدريبات العملية القائمة على الأنظمة المحاسبية المحوسبة بما يتوافق مع واقع المهنة.
5. إعطاء الحاسوب أهمية أكبر ضمن مقررات التخصص مما هي عليه حالياً، وذلك بإدراج التطبيقات المحاسبية المحوسبة الشائعة (الواقعية أو الافتراضية) ضمن مفردات مقررات التخصص.
6. على الجهات المعنية عدم السماح بدراسة تخصص المحاسبة بنظام التعلم عن بعد، أو على الأقل إيجاد آليات تضمن حداً مرضياً من جودة التعليم المحاسبي في حال الدراسة بنظام عن بعد.

المراجع العربية:

1. أحمد إسماعيل محمد صالح وأحمد يحيى عبد الله، دور سوق العمل في تحسين جودة التعليم المحاسبي، بحث استطلاعي لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في محافظة دهوك، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز مجلد 7، عدد 2، 2018.
2. أحمد حلمي جمعة، الريادة في المحاسبة والتدقيق، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
3. إدوارد جية جريس، مستقبل التعليم المحاسبي في العالم العربي، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تموز 2003.

4. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير العليم المحاسبي الدولية ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 16، 2014.
5. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني، التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، المجلد 11، العدد 1، 2000.
6. بن فرج زويونة، واقع التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية - دراسة استطلاعية على كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، 2017.
7. خالد عبد العزيز عطية وعلاء الدين محمود زهران، نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 1، العدد 2، 2008.
8. خالد قطناني، خالد عويس، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الازمة المالية، كلية الزهراء للبنات، جامعة مسقط، سلطنة عمان، ورقة بحثية، نشرت في نوفمبر 2009.
9. خالد محمد بودي، التعليم والتدريب المحاسبي، مجلة الدراسات والبحوث - المحاسبة، المجلد 5، العدد 19، السعودية 1998.
10. رندة عطية بوقارس، التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا 31 - مارس 2007.
11. صادق حامد مصطفى، نحو أهداف أساسية لتعليم مقررات المراجعة الحاضر والمستقبل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 12، عدد 2، 1998.
12. عبد الله بن صالح، أهمية تطوير التعليم المحاسبي في ضوء مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية ودورها في تحرير الخدمات المحاسبية في الدول العربية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة حسينية بن علي، الجزائر، 2016 - 2017.
13. عطا الله خليل بن وراذ، الجهود الدولية المهنية لتطوير التعليم المحاسبي المستمر لمواجهة بيئة الأعمال الإلكترونية، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث الدراسات المصرية، عدد 1، 2003.

14. محمد أحمد مقصع، أهمية التعليم المهني المستمر للمراجع الخارجي في الجمهورية اليمنية في ظل ما تشهده المهنة من تحديات معاصرة، ورقة بحثية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات المصرية، عدد 3، 2010.

15. محمد مطر، عبد الناصر نور، الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي الحادي عشر الذي أقامته جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت عنوان (نحو عالمية مهنة المحاسبة والتدقيق)، عمان، 9 -10/أيلول/2015.

المراجع الأجنبية:

1. David McPeak & others, The International Accounting Education Standards Board: Influencing Global Accounting Education, American Accounting Association -Issues in Accounting Education, Vol. 27, No. 3, 2012.
2. David Martinez Figueroa, EXAMINING THE GROWING NEED FOR TRAINED FORENSIC ACCOUNTANTS IN PUERTO RICO: A CASE STUDY, Business and Technology Management PhD thesis, Submitted to North Central University, 2015.

مواقع الانترنت:

1. www.ifac.org
2. <https://www.Ifac.org/education>